

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

المطالبة بتطبيق الدستور مستمرة

فيما تسمى حكومة آل خليفة لتسويق «مجلس الشورى» الذي فرضته على الشعب ترتفع الأصوات من كل زوايا البلاد مطالبة بتطبيقه الدستور واحترام ارادة الشعب، والكف عن سياسات فرض الامر الواقع بالقوة. ومهما حاولت السلطة فان الشعب لن يقنع بالعيش في اطار حالة غير دستورية، كما تريد الحكومة. وقد حاول آل خليفة ايهام الناس بأن فكرة مجلس الشورى خطوة في الاتجاه الصحيح وان الامور يجب ان تندرج في انطلاقتها نحو الأفضل، وان اوضاع المنطقة لا تسمح بشئ غير المجلس المعين. ولكن المنطق الآخر يطالب بالرجوع الى الدستور باعتباره صيغة عملية تنظم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن غيابة يعني استمرار حالة التوتّر التي سادت البلاد منذ حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥. ويريد على القول بان هذا هو الحل الأفضل في ظل الاوضاع السائدة في المنطقة بالقول بان الدستور هو المخرج من حالة التوتّر، وان التزام حكومة البحرين بالعمل الدستوري، كما هو الحال في الكويت، سوف يشجع الحكومات الخليفة الأخرى على العمل الدستوري، القائم على أساس مشاركة الحكومة وألّشعب في التشريع وصنع القرار. وهذه تجربة الكويت تؤكد لنا ايجابيات العمل الدستوري، حيث تمخض عن الانتخابات الاخيرة لمجلس الأمة حالة استقرار داخلي لم تشهدهما البلاد منذ حل مجلس الأمة السابق.

ولقد خطت المعارضة البحرانية، بشتى قطاعاتها ومنطلقاتها الفكرية والسياسية، خطوات مهمة باتجاه فتح صفحة جديدة بين الجانبين تكرس الحوار والتفاهم كحالة شجاعة ببيلة لمنطق ألمواجهة والتشكيك والتراشق. وتطالب الحركات السياسية والشخصيات الفاعلة في البلاد بتحريك الحالة الدستورية لكي يصبح من الممكن احتواء التوتّر السياسي الذي لا يؤدي إلا الى المشاكل واغراق البلاد في الفوضى والعنينة. ولم يعد خطاب المعارضة يركز على التغيير السياسي في بنية الحكم، كما هو حال الكثير من حركات المعارضة في بلدان العالم، بل أصبحت هناك قناعة لدى هذه المعارضة بأن تحكيم الدستور يشكل منطلقاً جيداً للعمل السياسي المشترك الذي يزيل مبررات العمل السري الذي عانى منه الجميع خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن. وهذا لا يعني ان المعارضة مستعدة للمساومة على المبادئ التي تنطلق منها والمستجمة مع المواثيق الدولية، وفي مقدمتها المطالبة بالحرية واحترام حقوق الإنسان والمشاركة السياسية. ولكنه يعني ان هذه القضايا يمكن تحقيق القدر الكبير منها بالتعاون المشترك بين الحكومة والمعارضة في اطار العمل الدستوري

اننا نذكر حساسيات المنطقة وخصوصا في ما يتعلق بالعلاقات بين أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي، ونعلم ان حكومة مثل الحكومة السعودية لا تريد أن تنتشر في منطقة الخليج ظاهرة العمل السياسي القائم على أسس دستورية تعطي الشعب حقا في المشاركة السياسية، ونعرف كذلك ان الملك فهد لم يف بما وعد به شعبه بالرغم من ان ذلك النوع ليس بمستوى تطورات الشعب وما تعرضه الحالة السياسية العالمية، وظل مجلس الشورى الذي طرح فكرته قبل أكثر من عام حبرا على ورق. ونعرف ايضا ان حكومة البحرين تعتمد على الدعم المالي السعودي لتغطية عجز ميزانيتها (بلغت العام الماضي ٣٥٠ مليون دولار، وقل عجز ميزانيتها العام الحالي قليلا). ولكننا نعرف كذلك ان هناك تجربة أخرى اعطت ثمارا كبيرة في زمن قصير نسبيا، فالعودة الى العمل بالدستور من قبل حكومة آل الصباح في الكويت خلف التوتّر الذي ساد البلاد أكثر من ستة اعوام واغلق صفحة تلك الفترة في الوقت الحاضر على الأقل. وهما هي وفود مجلس الأمة تنطلق في ربوع الارض لتشكر الدول التي ساندت الحق الكويتي في استرداد الارض وتنقل بذلك صورة حسنة عن الوضع السياسي في الكويت باعتبارها وفودا شعبية بصفة رسمية وفرتها عضوية مجلس الأمة المنتخب من قبل الشعب، فهل في ذلك امانة للحكومة؟

ولطالما سعى المخلصون من أبناء هذا الشعب لمنع حالة التردّي التي تعصف بالبلاد وذلك بالإعلان عن احترامهم للدستور ومطالبة الحكومة بموقف مماثل. ولكن هناك عقدة لدى العائلة الخليفة الحاكمة تتمثل برفض الاعتراف بوجود شعب له حقوقه وطموحاته، والاستمرار في سياسات التهميش لعلول المفكرة من أبناء هذا البلد، والا فما معنى بقاء ما يزيد على ١٢٠ سجيناً سياسياً في بلد صغير مثل البحرين في الوقت الذي لا تحتوي سجون دول الخليج الأخرى مجتمعة نصف هذا البقية على صفحة ٤

هندرسون يقوم بعمل جيم بيل

آل خليفة في حيرة من أمرهم بعد تقاعد جيم بيل من ادارة الامن العام بعد ان تولى المنصب منذ ١٩٦٥. وبما أن المنصب حساس في عملية توازن القوى داخل القبيلة الحاكمة نفسها فان من بين الخاسرين ابراهيم بن محمد الخليفة الذي كان يشغل منصب نائب المدير العام للامن العام وكان يأمل في استلام منصب جيم بيل حال تقاعده. لم يتحقق حلم ابراهيم الخليفة فاقتفى اثره. ويبقى السؤال معلقا: من سيخلف البريطاني جيم بيل؟ جريدة الايام الصادرة في ٢٨ يناير الماضي نشرت خبر تخريج الدفعة الأولى من ملاحى البحث والانتقاد وتكريم مجموعة من رجال الامن العام. ورافق الخبر بصورة لوزير الداخلية متوسطا مجموعة الخريجين والضباط. ووقف على يمين الوزير (وهو المكان المخصص للرجل الثاني في الوزارة) البريطاني ايان هندرسون ببيلته المدنية ونظارته السوداء وصلته الشهيرة. ووقف على يسار الوزير مساعد المدير العام للشؤون الادارية احمد عبد الرحمن بو علي. واهم نقطة في الخبر هو وصف هندرسون (بدون ذكر اسمه) بالقائم باعمال المدير العام للامن العام. ايان هندرسون لم يسلك طريق سلفه بلبس الزي العسكري واحتفظ بمظهر الشرطة السرية الذين يرتدون اللباس المدني للتمكن من التجسس على الشعب.

الانتهاكات مستمرة

استدعت المخابرات اثنين من طلاب العلوم الدينية الشيخ حمزة علي جاسم والشيخ باقر الحواج الذين عادا لثروهما من دراستهما من مدينة قم المقدسة. ياتي استجوابهما ضمن سلسلة الاستجوابات الجارية منذ منتصف نوفمبر بعد تقديم عريضة موقعة من قبل جميع الاتجاهات. وتتركز الاستجوابات حول النشاطات الاجتماعية، ويطلب ممن يعتقل ان يكف عن اي عمل لا ترتضيه السلطة، كما يطلب من بعضهم ان يعملوا كمخبرين لجهاز الاستخبارات ولا تعرضوا لمخبرين مجهول. وبالفعل يقوم عدد من افراد المخابرات هذه الايام بالاتصال بالاشخاص الذين تم استجوابهم وطلب لقائهم في اماكن محددة لتوصيل المعلومات المطلوبة منهم حول الشخصيات والاصال الاجتماعية.

ومن بين الذين تم استجوابهم ايضا الصحفي عبد الله عبد الرسول سيف الذي يكتب في مجلة المواقف الاسبوعية، والسيد هادي الموسوي والشيخ منصور حمادة. وطالت الاستجوابات عددا اخر من

الشباب. فتم استدعاء الشيخ محمد الخرسى وسئل عن علاقته بالشيخ عيسى احمد قاسم الذي سسافر الى ايران لاتمام دراسته. كما حققت المباحث مع الشيخ علي سلمان وسئل عن الشيخ عيسى قاسم. واستمرت التحقيقات مع عدد اخر من الشباب ومنهم الشيخ علي الجمري ومحقق معه حول علاقته بالشيخ عبد الامير الجمري.

حريق مشبوه

تعرض ماتم انصار العدالة بالدرز لحريق قبل بضعة اسابيع تشير الادلة لحدوثه بصورة متعمدة. المعروف عن افراد المخابرات لجوؤهم لمثل هذه التصرفات الصبانية لاثارة الفتنة بين الناس، كما حصل في السنابس في مطلع الثمانينات.

سجناء الرأي

السيد هاشم الموسوي قضى مدة السجن والمفروض ان يفرج عنه في ١ نوفمبر ١٩٩٢ ولكنه لا زال في السجن مما حدى به للاعلان عن الاضراب عن الطعام. وكذلك الاخ عبد الله عباس ماجد انتهى مدة حكمه في ٣ يناير ولم يفرج عنه. وكانت السلطات في ٢٦ يناير قد اجرت كشفا عاما على المعتقلين السياسيين وتم تصويرهم واحدا واحدا، ولم يعرف السبب وراء هذا التصرف.

وككانت محطة التلفزيون الثانية في بريطانيا قد تبنت قضية صمصالح الخواجة الذي يرزح في سجون آل خليفة، ويثت برنامجا خاصا عنه بمناسبة العيد الوطني في السادس عشر من ديسمبر العام الماضي.

قضية المنفيين امام مجلس الشورى

تقول الأنباء ان الحكومة تزعم طرح قضية المنفيين امام مجلس الشورى لاعطائه قيمة سياسية اما الشعب بعد ان اتضح انه لا يتمتع بأية شعبية. ولكن المطلعين على الامور يؤكدون ان المجلس لن يحظى بثقة احد حتى لو اتخذ قرارا ايجابيا بعودة المنفيين. فالشعور العام هو ان عدم السماح لشباب البلاد بالرجوع الى البلاد موقف مخالف للاعراف الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. وسوف تبقى هذه القضية مؤشرا على الظلم الخليفي حتى يتم طرح اصلاح سياسي يتناسب مع يحدت في العالم من تطورات ايجابية على صعيد الانفتاح والحرية واحترام حقوق الانسان.

القمع لمنع الحقوق

ليس مبالغة ان نقول ان حكومة آل خليفة في البحرين اصبحت بارتباك شديد بسبب فشل مشروع مجلس الشورى المعين في احتواء الحالة الشعبية الراضية لاية خطوة اقل من تطبيق الدستور. فقد بذلت قصارى جهدها خلال العامين الماضيين للتوصل الى صيغة تمنع العمل الدستوري وتحتوي في الوقت نفسه المشاعر التصورية في نفوس أبناء الشعب. وكان اكثر ما يزعجها اتفاق المعارضة بشتى قطاعاتها وفصائلها الاجتماعية والسياسية على المطالبة بعمل دستوري يفتح المجال لانتخابات برلمانية حرة، فهي عائلة حكمت الشعب بالحديد والنار اكثر من مائتي عام ولا تستطيع استيعاب مستلزمات النهوض الحضاري الذي تفرضه الاوضاع في العالم. ويتوقع استمرار الصراع بين منطقتي القبيلة ومنطق الدولة لفترة طويلة. ويحدها في التشبث بسياسات القمع الدعم الغربي، وخصوصا الامريكى والبريطاني. ويشار في هذا السياق الى تصريح وزير الخارجية الامريكى، وارن كريستوفر، في الكويت الشهر الماضي عندما قام بجولته على عدد من الدول العربية. فقد قال في ختام زيارته للكويت التي استغرقت ساعتين يوم الاحد ١٩٩٣/٢/٢١ ان الولايات المتحدة الامريكى التي تدخلت عسكريا لدعم الانظمة في الخليج خلال أزمة الكويت مستعدة للتدخل في المستقبل للدفاع عن «اصدقائنا في الخليج» برغم ذلك فان قلق السلطة من استمرار المعارضة وفشل مشروع مجلس الشورى دفعها في الاسابيع الاخيرة الى العودة الى اسلوب الترغيب والترهيب كوسيلة لحمل الناس على الانصياع. وقد تكررت محاولات اجهزة الامن النفوذ الى دائرة النشاط الاسلامي المعارض عن طريق تجنيد عناصر في الاوساط الفاعلة، ولكن جهودها في هذا المجال فشلت حتى الآن في تحقيق شئ يذكر. وكما ذكرنا في العدد الماضي فقد استدعت المخابرات عددا من الشباب وضغطت عليهم «للتعاون معها» مستخدمة في ذلك محاولات الابتزاز والتهديد ولكن ايا من هؤلاء لم يستجيب لمطالبها وتكررت خلال الشهر الماضي محاولات تجنيد عناصر تجسس ولكنها باءت بالفشل. فقد استدعت وزارة الداخلية الشيخ محمد الخرسى ثلاث مرات، اخرها بعد عودته مؤخرا من ايران.

الدستورية المشروعة

وتركز التحقيق معه حول العلامة الكبير الشيخ عيسى احد قاسم، عضو المجلس الوطني السابق الذي ذهب لمتابعة دراسته الدينية في مدينة قم المقدسة. وقد اصبح سفر الشيخ عيسى قاسم الى ايران حجة لاستجواب من يزور ايران كجزء من حرب نفسية ضد الفعاليات الاسلامية وتم استدعاء الشيخ علي سلمان الذي يمارس نشاطه الديني في مسجد الخواجه بالنامه مكان الشيخ عيسى قاسم، وسئل عن الشيخ وماذا يعمل في قم. وطلبوا منه التعاون معهم، ولكن العالم الديني الشاب

شباب البحرين

يغسلون السيارات في الكويت

ما زال شباب البحرين يتوجه باعداد غفيرة لتحصيل رزقه ويجوب دول الخليج بسبب السياسات التي تتبناها الحكومة. وقد بدأت الصحافة في الكويت تتحدث عن ظاهرة جديدة لم تشهدها الكويت من قبل. تتمثل هذه الظاهرة في انتشار شباب البحرين في سوق العمل بالكويت للعمل في غسل السيارات وبيع المواد الفرصية في الشوارع. وقد اثارت هذه المظاهر الكثير من المشاعر. مما ادى بسفارة البحرين في الكويت لاصدار تعليمات تطلب شباب البحرين بعدم العمل في مثل هذه الوظائف حفاظا على وجه البحرين. والحديث عن البطالة لا زال يشغل الصحافة المحلية. فعندما كتبت سوسن الشاعر في عمود «كلمة اخيرة» في جريدة الايام ١٩٩٢/١١/٢٨ حول البطالة والشباب الى عبد العاطلين بعشرين الف وعدد الاجانب بـ ١٨٠ الف، ردت عليها وزارة العمل بتاريخ ٩٢/١٢/٨ قائلة ان عدد العاطلين هو ١٣ الف مواطن وعدد الاجانب ١٣٢ الف. ولكن مجلة المواقف اجرت حوارا مع سعد سلطان العلي سكرتير العلاقات العامة بتاريخ ١٩٩٣/١/١١ باللجنة العامة لعمال البحرين الذين صرح بان عدد العاطلين ٢٠ الف مواطن وان الاجانب يبلغ عددهم ١٣٨ الف. كما اجرت المجلة مقابلة مع احد العاطلين البالغ من العمر ١٩ عاما ويعمل عائلة كاملة. وكان يعمل في البناء ولكن العمل لم يعد متوفرا حتى في قطاع البناء. وهذا يرد على ما قالته وزارة العمل في ٩٢/١٢/٨ حينما ادعت ان البحرينيين لا يرغبون في شغل وظائف مثل حلاق، ضابط منقلبه عامل شغل. بائع في براءة...

فاجاهم بقوله: لدي مطالب اود طرحها عليكم لترفعوها الى الحكومة. وطلب منهم احضار فلم وورقة لتسجيل السجلات والمطالب وهي تطبيق دستور البلاد والاطلاق سراح السجناء السياسيين والفاقانون امن الدولة والسماح غير المشروط بعودة المنفيين. وامام صلاية هذا العالم الشاب، ارتعدت فرائض عناصر المخابرات وتركوا سبيله وهو يقول لهم: انني بانتظار جوابكم. كما استدعي الشيخ علي الجمري وحقق معه حول نشاطاته وعلاقته بالشيخ عبد الامير الجمري الذي تصدر الموقعين على العريضة المطالبة بتطبيق الدستور. وعلاقته كذلك بالشيخ عيسى احمد قاسم. وتسعى السلطة هذه الايام لممارسة ضغط نفسي وسياسي على الشيخ عبد الامير الجمري بعد تصدده العريضة التي قدمتها المعارضة البحرانية لامير البلاد، وذلك باستجواب كل من له علاقة به ومتابعة تحركاته، بالاضافة الى منعه من السفر باحتجاز جوازها منذ بضع سنوات. وتم استجواب شاب من منطقة السنابس هو فخري عبد الله راشد وطلب منه التعاون، ولكنه خيب ظنهم ورددهم على اعقابهم خائنين. وقد بلغت سياسات القمع والتضييق مبلغا كبيرا، فاصبح التفتيش على جسر البحرين - السعودية ممارسة شاقة يتعرض لها المسافرون بقصد الاهانة والايذاء. كما ان عددا من الاشخاص أرجع الى البلاد بينما كان يعبر الجسر الى السعودية.

وبينما كان عدد من الشباب متجهين الى العمرة يوم الاحد ١٩٩٢/٢/١٤، تم ايقاف كل من مهدي سهوان السنابس وعلي مكي من قرية جنوسان وعباس الدرازي بدون سبب يذكر. ويفهم ذلك في اطار الحرب النفسية التي يتعرض الشباب البحراني لها كجزء من سياسات الارهاب والقمع ضد العاملين الاسلاميين. والا فمعنى منع سفر المواطنين الى اداء فريضة العمرة في بلد لا يقل قمعا وهو السعودية التي ليس بينها وبين البحرين الا التعاون الامني والتماثل في الاساليب الارهابية؟

هذه السياسات تعبير عن حالة الياس من السيطرة على الامور والخشية الدائمة من انفجار الوضع الشعبي احتجاجا على سياسات تكميم الاقواء ومنع الحقوق الدستورية وتكريس حكم الحديد والنار كوسيلة للتعامل بين آل خليفة وشعب البحرين. وبالتالي فان الوضع الداخلي في البحرين سوف يبقى متوترا طالما استمر قانون امن الدولة هو الاسلوب السلطوي للتعامل مع الشعب.

الخليج اكبر مستورد للأسلحة في الشرق الاوسط

حصار المعرض كان لصالح غيرهم. وجاء الفرنسيون والامريكايون في طليعة الذين تمكنوا من تسويق اسلحتهم. فقد فازت فرنسا بصفقة تقدر قيمتها بـ ٢.٥ مليار دولار لتزويد الامارات العربية المتحدة بـ ٤٣٦ دبابة لوكاير الفرنسية متغلبة بذلك على منافسة شديدة من قبل الولايات المتحدة الامريكى وبريطانيا. واعلن عن الصفقة بعد افتتاح المعرض الذي شاركت فيه اكثر من ٣٥٠ شركة لصناعة الاسلحة من ٢٤ دولة في منطقة اصبحت اهم سوق لمبيعات الاسلحة في العالم. وستبدأ عملية تسليم عدد منها في منتصف العام المقبل وان العملية تنتهي قرابة العام ١٩٩٩. كما حصلت شركة ويستفهاوس الامريكى على عقد عسكري قيمته ٣٠٠ مليون دولار من الامارات العربية المتحدة يقضي باقامة نظام قيادة ومراقبة جوية. وكان متوقعا ان يعلن في اليوم نفسه عن صفقة طائرات عمودية من طراز «اباتشي» ولكن لم يتم ذلك لاسباب غير واضحة والمعروف ان هذه الطائرات الامريكى لعبت دورا كبيرا في حرب الحلفاء ضد العراق. الا ان الاعلان عن توقيع عقدين او ثلاثة خلال ايام المعرض لا يعني ان تقتصر المبيعات عليها، اذ ان اغلب العقود تتم بعد ذلك. ولعل نظرة سريعة الى مشتريات الاسلحة الخليجية خلال الاشهر القليلة الماضية تعطي تصورا واضحا للتسلح الخليجي.

* في زيارته الاخيرة لكل من عمان والسعودية

عكس حجم المشاركة الدولية في معرض ايديكس ٩٢ الذي اقيم في ابو ظبي في اواسط شهر فبراير الماضي نظرة الشركات العالمية المصنعة للسلاح لاسواقه الحقيقية بعد انتهاء الحرب الباردة. فبالاضافة الى الشركات الغربية المعروفة بصدر قواتهم مصدري السلاح الى بلدان العالم المختلفة برزت دول وشركات جديدة في هذا الميدان على مستوى دول الخليج على الاقل من الوجوه الجديدة كانت جنوب افريقيا العنصرية وتايوان وكوريا الجنوبية وروسيا. وقد اثار الحضور الروسي الواضح انتباه المشاركين لما انطوى عليه من ضخامة في عدد المنتجات التي خصصتها موسكو لهذا المعرض ونوعية العروض المعروضات التي كان اضمحا ان الهدف منها ادخال الاسلحة الروسية الجديدة طرفا اساسيا في اي منافسة مقبلة على تسويق الاسلحة في منطقة الخليج والشرق الاوسط عموما. وشارك الروس في معرض ابو ظبي للدفاع بنحو ٣٧٠ نوعا جديدا من الاسلحة والمعدات البرية والبحرية بما في ذلك دبابات وعربات مدرعة وانظمة مدفعية وصاروخية وانظمة دفاع جوي واجهزة رادار ومعدات اتصال ورصد وانذار بحرية ومعدات مساندة متنوعة اخرى. ولكن وبالرغم من ذلك فان

استطاع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر عقد صفقتين عسكريتين تضمن استمرار عمل بعض المصانع البريطانية لفترة قادمة. وعلى ذلك ستشتري السعودية ٤٨ مقاتلة من طراز تورنادو تقدر قيمتها بثلاثة مليارات جنيه استرليني ٤.٥ مليار دولار. وكانت السعودية اشترت من بريطانيا في نطاق برنامج اليمامة ١٣٢ طائرة من بينها ٧٢ مقاتلة من طراز تورنادو وطائرات تدريب. كما وافقت عمان على شراء ١٨ دبابة بريطانية من طراز تشالينجر تسلم عام ١٩٩٥. وتبلغ قيمة الصفقة ٢٣٠ مليون دولار.

* في مطلع يناير الماضي ابلغت وزارة الدفاع الامريكى الكونغرس بزمها على بيع الكويت ٢٥٦ دبابة من طراز ابرامز بمبلغ ٤.٥ مليار دولار وعتادا حربييا متنوعا يضمن عربات مساندة منها ٤٦ عربة من طراز ام - ٨٨ و ١٢٥ ناقلة جند مدرعة و ٣٠ عربة قاذفة للهاون و ١١٧٨ رشاشا و ٩٦٧ شبكة لاسلكي و ١٣٢ ناقلة جند فضلا عن معدات اخرى. وستشكل هذه في مجموعها الجانب الاعظم من العتاد الحربي الكويت. ويندرج بيع هذه الدبابات في عداد خطة لاعادة بناء البنية الهيكلية العسكرية للكويت على مدى عشر سنوات.

* في يناير الماضي ايضا اعلنت شركة ريشيون الامريكى للأسلحة انها ابرمت عقدا قيمته ١.٠٣ مليار دولار لتوريد صواريخ «باتريوت» الى السعودية. وتعتبر هذه الصفقة الاكبر من نوعها

صراع الدولة والقبيلة في الخليج

في العالم، وجدت في منطقة الخليج أهمية جغرافية ومحطة رئيسية لشركة الهند الشرقية. ومن أجل رعاية هذه المصالح التجارية سيطرت على السواحل الخليجية وقضت على القرصنة لضمان سلامة حركة السفن وأجبرت القبائل على تسليم جميع شؤونها الخارجية والعسكرية للمقيم السياسي في الخليج، وتدخلت في الشؤون الداخلية لضمان سيطرتها الكلية. وكان شعارها الأول والاخير هو الحفاظ على الوضع القائم ومقاومة أي نوع من التحديث السياسي. وعندما اهتز العالم الإسلامي بعد سقوط الدولة العثمانية شرعت بريطانيا في تنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية كتنظيم البلدية والشرطة وبعض الدوائر التنفيذية. إلا أن بريطانيا وقفت موقفاً رافضاً لكل المحاولات وواجهت الحركات الوطنية الداعية لإقامة أنظمة ديمقراطية بحجج متعددة كواجهة المد الناصري في الخمسينات. وفي الثلاثينات من القرن الحالي بدأ الوجود الأمريكي يظهر على الساحة بعد اكتشاف النفط الذي لم تلتفت بريطانيا لتواجهه إلا بعد أن حصل الأمريكيان على امتيازات التنقيب والانتاج. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتهمش القوة العظمى البريطانية وتفسح المجال أمام القوة العظمى الأمريكية. النفط الخليجي اليوم يمثل ثلثي الاحتياط العالمي ويمد ثلث احتياجات أوروبا بينما يمد ستمين في المائة من احتياجات اليابان. بمعنى آخر فإن منطقة الخليج أصبحت جزءاً أساسياً وتكاملياً مع الاقتصاد الرأسمالي الصناعي العالمي.. في الوقت نفسه لا يوجد في تركيبة الدولة الخليجية أي من العناصر الأساسية التي تقوم عليها هذه الدول الصناعية العالمية. المجتمع الخليجي بصورة عامة مجتمع استهلاكي. فهو يستهلك ولا ينتج ويستورد معظم احتياجاته الأساسية.. يعتمد على اليد الأجنبية في تسيير شؤونه..

العائلة الخليجية تعتمد على الخدامة في ترتيب المنزل في اعداد الطعام وتربية الاطفال.. الخليجي يقضي اوقات كثيرة أمام الفيديو والتلفزيون.. السيادة ترجع الى قبيلة مسيطرة على جميع السلطات والثروات.. المواطن الصالح هو من يتزلف للسلطان.. من يبيع ضميره في مقابل عدد من الدنانير.. الحقوق معدومة.. ما يقوله الحاكم هو القانون.. ما يحصل عليه المواطنون إنما هو منحة وهديّة من الحاكم.. الحاكم حاكم حتى يموت.. المعارض معتقل أو مطارد.. العالم الرأسمالي يهجم تدفق النفط بالاسعار والكميات التي يبتغيها.. فهل البترول نعمة أم نقمة؟...

الدولة ويحفظ منها تلتزم هذه المؤسسات بحقوق المواطن في المساواة أمام القانون المتهم برئ حتى تثبت ادانته وعدم التمييز الاقتصادي، وتكافؤ الفرص، وتوفير الامن الشخصي، وعدم تعريض الأشخاص للتعذيب او المعاملة الحاطة بالكرامة، وتوفير التعليم والصحة وامكانية الوصول للمناصب القيادية بوسائل سلمية ديمقراطية.

لو نظرنا الى هذه المفاهيم من وجهة نظر اسلامية نراها تتوافق مع ما ذكره القرآن الكريم والسنة المطهرة. كما نرى ان الكثير من المفاهيم قد نادى بها الاسلام ولو ان التعابير قد تختلف. فمثلاً مفهوم فصل السلطة القضائية عن السلطات الاخرى نرى له تطبيقاً عملياً في قصة اليهودي الذي سرق سيف الامام علي (ع)، وعندما اراد الامام سيفه وقف هو واليهودي أمام القاضي الذي حكم بملكية اليهودي للسيف، مما حدى باليهودي ان يعلن اسلامه لما رآه من سواسية الناس أمام القانون. وكذلك نرى مفهوم الديمقراطية في «وامرهم شورى بينهم». اما مفاهيم حقوق الانسان فلا يجهل احد ما سطره الذكر الحكيم والسنة المطهرة من احترام للانسان (المرأة والرجل) وتكريمه واعطائه الحق الكامل في تحديد مصيره. وقد تصدى علماء الاسلام لهذه المفاهيم في ابواب متعددة لاجابة على مدى توافق هذه الافكار الناتجة عن تجارب انسانية مع ما جاء به الدين الاسلامي. والمطارحات لا زالت مستمرة منذ سقوط الدولة العثمانية الى انتصار الثورة الاسلامية في ايران وحتى يومنا الحالي. ومن النقاط المتطارحة مسألة موقع الخلافة أو الولاية الاسلامية في النظام الذي يعتمد على سلطة الشعب، ومسألة عالمية الاسلام في مقابل محدودية الدولة الوطنية القومية، ومسألة المرجعية الفكرية العليا التي تحدد القيم والسلوك العام، ومسألة التشريع والاجتهاد ومسألة التعددية وغيرها. إلا ان مختلف التجارب الاسلامية وغير الاسلامية التي تتخذ من الشعب سنداً لشرعيتها تلتقي حول المبادئ الأساسية لإقامة الدولة الحديثة المتمثلة في ضرورة انتخاب السلطات التشريعية والتنفيذية وخضوع الجميع للقانون. بل ان الجمهورية الاسلامية سنت في دستورها مادة تنص على عدم امكانية أي شخص حتى الفقيه القائد وفي أي ظرف من الظروف حل البرلمان المنتخب شعبياً. وهذا يعتبر من اهم الركائز التي تقوم عليها الجمهورية الاسلامية الايرانية التي قامت واستمرت بفضل العاملين الديني والشعبي. ان منطقة الخليج منطقة استراتيجية في العالم. في الماضي عندما كانت بريطانيا القوة العظمى

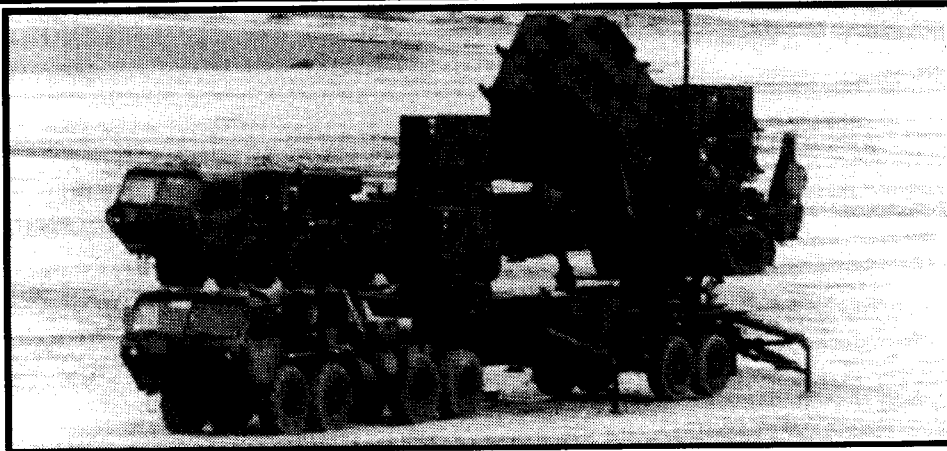
نشأ مفهوم الدولة القومية الوطنية نتيجة للصراع الذي حدث بين الكنيسة والحركة الاجتماعية السياسية في أوروبا بعد انتصار الثورة الفرنسية والاستقلال الأمريكي عن التاج البريطاني في أواخر القرن الثامن عشر. وجاء مفهوم الدولة القومية نتيجة للتطور الرأسمالي الصناعي ليحل محل مفهوم الملك ورعاياه والمفاهيم الاخرى التي تعتمد على مفهوم حق الفتح والحكم لمن غلب. والدولة الوطنية هي تحقيق الاجماع والرضا بين اطراف متضاربة ضمن مجموعة من الناس يعيشون في اماكن متقاربة مؤطرة بحدود معينة. ومن أجل تحقيق الاجماع السياسي تسعى هذه المجموعة البشرية لاجاد ثقافة مشتركة تضمن العيش المشترك الذي يقبل بالتنوع في الآراء والافكار. والمحور الأساس في الدولة الوطنية هو كما اشرنا «الاجماع»، أي تحقيق قدر مقبول من الهوية المشتركة والروح الوطنية لتوجيه العناصر المتضاربة في المجتمع باتجاه التعاون العقلاني والايجابي من خلال أنظمة ومؤسسات محكومة بعقد اتفاقية اجتماعي يطلق عليه اسم «الدستور». والعقد الاجتماعي يعني ان السيادة حق للشعب، غير قابل للسلب أو المصادرة ولا يحق لأي جهة حتى لو كانت حكومة منتخبة ان تدعي لنفسها نصيباً من السيادة او ان تشرع قانوناً معيناً لمنح نفسها صلاحيات «استثنائية» دائمة او مؤقتة اذا كان في ذلك القانون تغاض عن آراء الناس او استبدال سيادة الشعب بسيادة شخص او فئة معينة. فالحكومة أساساً تمارس فعل السيادة نيابة عن الجهة التي عينتها والتي يمكنها محاسبة الحكومة على افعالها والتي تستطيع ازالة الحكومة في حال انتهاجها نهجاً مخالفاً لما تم الاتفاق عليه عند التعيين.

الدولة اذن تعني الاطار السياسي العام والثابت الذي يضم الانظمة والمؤسسات بما في ذلك الحكومة التي تنظم مجموعة من الناس عبر منح عدد من افرادها صلاحيات محددة دستورياً رعاية المصالح العامة للجميع. وتقوم هذه الدولة على اعمدة وظيفية، مثل الشرطة، الجيش، الخدمة المدنية، الوزارات، المؤسسات العامة، البرلمان، بجميع المرافق الضرورية لإقامة كيان سياسي. ومن المفترض ان تكون هذه المؤسسات مناطق سحادية ولاتتنازع لفئة في المجتمع على حساب فئة اخرى. ومن أجل ان يؤدي المواطن واجباته تجاه

التي تيرمها الشركة مع دولة اجنبية. واعتبرتها الشركة المذكورة مهمة لانها تبرر الابقاء على قاعدة انتاجية لشبكة الصواريخ اللازمة لحماية الولايات المتحدة وحلفائها. وينص العقد المبرم مع السعودية على توريد ١٣ قاذفة صواريخ باتريوت و ٧٦١ صاروخاً.

* افاد خبراء عسكريون في منطقة الخليج ان حجم الاتفاق الدفاعي في دول مجلس التعاون الخليج سجل ارتفاعاً مطرداً في العقد الماضي وتوقعوا ان يستمر هذا الاتجاه. وقدر هؤلاء الخبراء حجم هذا الاتفاق بنحو ١٨ مليار دولار العام ١٩٨٢ و ٢٣.٦ مليار دولار العام ١٩٨٥ و ٢٩.٤ مليار دولار العام ١٩٩٠ و ٤٨.٨ مليار دولار العام ١٩٩١. وجعلت هذه الصفقات من مجلس التعاون الخليجي اكبر مستورد للأسلحة في الشرق الاوسط. وقد استخدم معظم هذه الاسلحة في شراء طائرات وببوابات وصواريخ واسلحة خفيفة اكثرها من الغرب.

لماذا تصبغ دول الخليج اكبر مستورد للأسلحة في الشرق الاوسط هذا السؤال يتروى اليوم على السنة المواطنين من اهل الخليج بقوة اهم من تلك التي يطرحها الاكاديميون في الدول الاخرى والذين يحاولون ايجاد البررات لهذه الكميات الهائلة من الاسلحة. ما يحير اهل الخليج اكثر من غيرهم هو ان منطقة الخليج التي تعاني من



بعرض عدد من اسلحتها لاطلاع العالم، حسب ما قال وزير الدفاع الايراني، على ما توصلت اليه الجمهورية الاسلامية في هذا المجال وليس بهدف بيعها ولعل الاتفاقيات الدفاعية التي وقعتها الدول الخليجية مؤخرًا مع الدول الغربية لا توحى بنية هذه الدول في الاعتماد على نفسها في الدفاع عن اراضيها. واذا لم تكن هذه النية حاضرة في اذهان الحكام الخليجين فعليهم ان يبرروا للشعوب الخليجية سبب هذه المشتريات.

ملحمة الصراع بين الحرية والاستبداد

لا تحلم بالحرية، لان الحلم ممنوع، ولا تفكر باستقلال لكي لا تمتثل، ولا تنطلق بخيالك في عالم العدل والمساواة والا قيل عنك متطرف، ولا تطرح الاسلام شعاعا والا وصفوك بالارهاب. في عالم يسلم من الانسان فكره وعقله وحلمه وخياله، لا يعيش المرء انسانا ولا تكون قوانين الخلق واعراف الانسانية ذات معنى، لان الجلاذ يمارس قطع اللسان والروؤس، والمعذب يمارس اشد اصناف التنكيل بحق شباننا الاعزل الا من الايمان بعقيدته وقضيته. هذه قصتنا الطويلة مع حكم لم يحظ يوما بشعرية شعبية ولم يبق على اسس العدل والمساواة والاحترام.. انها قصة طويلة متعددة المشاهد والمواقف يجمع بينها جميعا صراع الجلاذ والضحية، عاش الكثيرون فصولها، وكان شباب البلاد المثلين الحقيقيين للضحية. اما الجلاذ فهو وصولي متزمت يتنكر للانسان والانسانية ويقبض مرتبه الشهري موزونا بدماء المعذبين، فهو وحش في صورة رجل ومستعبد بدون شخصية وبلا اخلاق، يدينه الركل والبصق والصراخ واللطم، انه «انسان آلي» تحركه حالة الشعور بالنفس، ويستقره المنطق وتثيره آية من القرآن يتلها معذب تحت السياط... انه يستمتع بالآهات تنطلق من حنجرة يافع لا يعرف لماذا ينهال عليه هذا اللفظ بعصاه ويغرز في جسده الابر ويوظفه فيه السجائر، ويتلذذ عندما تلتوي السياط على جسد بريء الا من انسانيته والضحية رجل مؤمن بقضيته، وان كان يافعا، عملاق يغطي على الاقزام من حوله، شامخ لا تحده حدود، وبطل لا يخشى المنازلة، ولا تتال من عزمه السيوف الكليية. ويلدنا غني بهؤلاء، تصنعهم القضية، وتلداهم الامهات،

مجد الأمة في مرج الزهور

حييت يا مرج الزهور
من كل نوع اينمعت
وعلى الفسائل الكبرى نسي
وتزمت صفا وبفضا
وعلى سفوحك يا جيبا
وتعسانقت في الله ار
لله نرك يا هضباب
تجري بوابيك الميهام
تروي شجيرات الحياة
اما الثمالب والضبا
يا ميمدين عن النيار
رودتم كيد اليهود
بارانة تلبى الضنوع
ابعداكم عن ارضكم
وثباتكم امضى من ال
سياسر التاريخ ان
هيهات يفلح غير من
بشراكم التمزير وال
زلزلمت الاعضاء يوم
وبغتم اليأس الذي
الله اكبر صرخة الا

حامل مشاعر الحرية فانبتت اشجارا باسقة تنمر الكرامة وتعطي العزة والشموع. ويبقى الظالمون محاصرين في قلاعهم يكون مواقع الكبرياء والشمع في ربوع البلاد وينشرون الارض في البحرين خارجة عن السياق التاريخي لملاحم الصراع بين طلاب العدالة وطفلة عصورهم. وما نعيشه اليوم مشهد من قصة طويلة عنوانها الحرية وقضيته انكار الحقوق المشروعة للشعب. وسوف تتوالى المشاهد طالما كان للمنطق الفرعوني نولته وصولجانه، وان يؤثر على حركة الصراع هذه ايجابا الا اصرار اصحاب الحق على نيله مستعدين في سبيل ذلك لتقديم ما تحتاجه المعركة من ادوات حتى لو كان ذلك جماجم الابطال واشلاؤهم.

والتهديد الغليظة ستفشل هذه المرة ايضا، لان الشعب يابى الضيم ويرفض الادلل والتمهيش والاستبداد. ونحن على موعد مع المنازلات الفكرية والسياسية واثقين ان منطق الحق يعلو ولا يعلى عليه لمن يستطيع الحاكمون تكميم الأفواه الى الابد، وان يتمكنوا من احتواء ثورة الشعب ما لم يستجيبوا لمطالبها العادلة. والمواجهة بين الحرية والاستبداد مستمرة، وقد يربح استبداد معركة هنا واخرى هناك، ولكنهم لن يصمدوا الحرب لصالحهم فالحكم يدوم مع الكفر ولا يمكن للظلم البقاء. هذه سنة تحمل اسفار التاريخ مصاديق جملة لها، وهيئات ان تتصرف هذه السنن، وليس ما يقوم به الظالمون في بلدنا العزيز الاحلقة من حلقات القمع الفرعوني الذي حاربه رسالات السماء وتصدى له الشرفاء بالدستور وترك محاولات القفز على ذلك، فانها تشجع ليس المعارضة فحسب، بل حتى الشخصيات التي تصب في خانة الحياد. ولطالما ارتوت الارض من دماء

المطالبة بتطبيق الدستور مستمرة - البقية

البلاد لم تعترض على وجود مجلس الشورى، بل اعتبرت ان من حق الحكومة تشكيل ما تشاء من لجان استشارية لمهمات خاصة، واكدت ان المطالبة بتطبيق الدستور شيء آخر ليس له علاقة بالمجلس المعين. فاذا كان هذا المجلس المعين يقع في اطار اللجان المختصة للحكومة فليس هناك اعتراض عليه. اما اذا ارادت الحكومة بتلك الخطوة مصادرة الدستور، فان الاعتراض يصبح جوهريا. ولا نريد مهاجمة اعضاء مجلس الشورى، بل نطلب منهم ان لا يقفوا في فخ الحكومة ويعتبروا مجلسهم بيلا للمجلس الوطني الذي يدعو الدستور لانتخاب اعضائه.. ان الحقيقة التي تخضت خلال الشهرين الماضيين هي ان احدا من ابناء الشعب لم يتفاهل بخطوة الحكومة، او يعتبرها ذات اثر في تلطيف الاجواء وازالة التوتر. والشعور العام هو ان الحكومة لم تفعل شيئا ولم تبد شيئا يعبر عن حسن النوايا تجاه الشعب، وقد تستطيع السلطة الاستمرار في التشنج، ولكنها الشورى واعتباره الحل النهائي للمشكلة السياسية القائمة، ولكنها بفعلها ذلك سوف تغير الفعاليات البرحانية لانها تكون حينئذ متحيدة مواقف الشعب والمعارضة. وحتى الآن لم يصفق احد للحكومة، بل ازداد وجوم الناس وقناعتهم بان السلطة تتحرك في الوقت الضائع بحثا عن مشاريع هامشية تظل الجماهير وتجربها الى القبول بالامر الواقع. وهذا رهان غير مضمون النتيجة. فاذا استمرت الحكومة في تجاهل المطلب الشعبي الاساس وهو العمل المهنية، بالإضافة الى المساجد والجامعات وعالم التجار. من هنا فليس هناك طريق لاحواء توافق الوضع الا بالاعلان عن احترام الدستور والتخلي عن فكرة فرض الامر الواقع بالقوة..

العدد؟ ولماذا تستمر السلطة في العمل بقانون امن الدولة السيء الصيت في مرحلة يتطلع فيها الجميع للعمل المشترك على اساس الثقة والاحترام المتبادل؟ ولماذا يكون الشك والريبة من ابناء هذا الشعب هو الاساس في التعامل؟ والى متى يبقى المبعدون عن البلاد في منافيهم في الوقت الذي لا يوجد من ابناء الدول الخليجية الاخرى محتمة ربيع عدد البحرينيين المنفيين؟ ولا بد من الإشارة هنا الى ان الكويت التي شهدت توترا سياسيا كبيرا بعد حل مجلس الامة وحتى الاحتلال تخلت بعض اعمال العنف اصحت اليوم معافاة من ذلك الداء الى حد كبير بعد الاحتكام الى الدستور والسماح بعودة جميع المعارضين بدون قيد او شرط وارجاعهم الى اعمالهم. ان حديثنا عن العمل الدستوري تابع من حيننا لوطننا واهلنا واسلامنا، وهو ليس حديثنا متخادلا او مستسلما بل انه تعبير عن الحكمة في الموقف وتخليب المصالح العامة على المصالح الفردية الخاصة، والرغبة في بناء البلاد على اسس متينة لا تتزعزع عند اول هزة سياسية او اجتماعية خفيفة. وسوف نظل نتحدث بهذه اللغة وهذا المنطق حتى ترجع الحكومة الى صوابها وتدرك ان سياسة القمع والظلم لا يمكن ان تحسم الموقف لصالحها. صحيح ان هناك مجلس شورى عينت السلطة جميع اعضائه من افراد ليس لهم وزن سياسي او ثقافي كبير، ولكن لم ننظر المعارضة ولا العالم الى هذه الخطوة الا على اساس انها التوافق على المطلب الجماهيري الاساس المتمثل بتطبيق الدستور. ونود الإشارة هنا الى ان عريضة الشعب التي قدمت قبل ثلاثة شهور الى امير